مجتمع

دعم قطري للسودان للتعافي من آثار الفيضان

وُقعت اتفاقية تنفيذ مشروع الاستجابة متعدد القطاعات للتعافي من آثار الفيضان، بين الهلال الأحمر القطري والهلال الأحمر السوداني. وقال الأمين العام للهلال الأحمر القطري، علي بن حسن الحمادي، إنّ «الهلال الأحمر القطري مستمر في دعم السودان عبر تقديم مساعدات وخدمات في مجالات التعليم والصحة والمياه ومجالات أخرى شملت ولايات عدة». كذلك، قال رئيس اللجنة العليا للطوارئ الصحية في السودان، صديق تاور إنّ «دعم قطر وموقفها يعتبران نموذجاً للشراكة يجب أن تحتذي به الدول الأخرى». (قنا)

أستراليا: درجات حرارة قياسية ومخاوف من حرائق

شهدت أستراليا أشد ليالي نوفمبر/ تشرين الثاني حرارة تاريخياً، ليل السبت - الأحد. وسجلت سيدني 40 درجة مئوية، بينما اقتربت من 45 في نيو ساوث ويلز في الغرب، وفي الجنوب، وفي شمال ولاية فيكتوريا. وتوقع خبراء الأرصاد موجة حارة تستمر ستة أيام في مناطق بنيو ساوث ويلز وكوينزلاند في الجنوب الشرقي، قد تتسبب بحرائق غابات. وتشهد أستراليا فصول صيف أشد حرارة وأطول مدة منذ سنوات، ما تسبب، نهاية العام الماضي وبداية الجاري، باندلاع حرائق غابات أودت بحياة 33 شخصاً ونحو مليار حيوان. (رويترز)

الهجرة عبر المانش أصعب

(فيليب هوغواين/ فرانس برس)

الشبان في الصورة يحاولون أن يتعلقوا بشاحنة في مدينة كاليه الفرنسية، قبل وصولها إلى نفق بحر المانش (القناة الإنكليزية)، في محاولة منهم للوصول إلى بريطانيا. طريق الهجرة الجديد هذا نشط في السنوات الأخيرة وتسبب بمشاكل إنسانية لآلاف المهاجرين العالقين، لا سيما في مدينة كاليه الفرنسية. لكنّ الهجرة السرية عبر المانش ستكون أصعب بكثير في السنوات المقبلة بحسب إعلان أخير. فقد أعلنت وزيرة الداخلية البريطانية، بريتي باتيل، أنّه سيتم نشر دوريات إضافية ووسائل تقنية جديدة على طول الشواطئ الفرنسية في إطار اتفاق جديد بين باريس ولندن يهدف إلى وضع حد للهجرة السرية عبر بحر المانش. وأوضحت أنّ الاتفاق ينص على مضاعفة الدوريات الفرنسية، على أن تساندها طائرات مسيرة ورادارات لرصد الذين يحاولون العبور. وعبرت باتيل عن ارتياحها للاتفاق موضحة أنّه سيسمح للبلدين «بتقاسم مهمة جعل عمليات عبور البحر مستحيلة». وفي الأشهر الأخيرة، حاول عدد متزايد من المهاجرين الوصول إلى بريطانيا عبر هذا الطريق الخطير والمزدحم. وسُجل مصرع أربعة أشخاص في 2019 وسبعة منذ بداية العام الجاري. وشكل الملف مصدر توتر بين البلدين، إذ اتهمت بريطانيا فرنسا بعدم التحرك بشكل كافٍ لمنع عبور المهاجرين. ويجذب شمال فرنسا المهاجرين الراغبين في الوصول إلى بريطانيا على متن قوارب أو في واحدة من عشرات الآلاف من المركبات التي تعبر البحر على متن عبّارات، وقطارات (في النفق الأوروبي) يومياً.

(فرانس برس)

كورونا بمدارس وجامعات سيناء

سيناء ـ **محمود خليل**

تسود أجواء من القلق في أوساط الأهالي والطلاب في جامعات ومدارس محافظة شمال سيناء (شمال شرق مصر)، مع بدء ظهور حالات إصابة بفيروس كورونا في العديد منها، وخصوصاً بين الطلاب وأعضاء في الهيئة التعليمية وبعض المسؤولين. واللافت هو تكتم وزارة الصحة والسكان عن ذكر هذه الحالات أو أي تفاصيل عنها، حالها حال المؤسسات التعليمية، وذلك للحيلولة دون إغلاقها كإجراء وقائي منعاً لتفشي الفيروس. وخلال الأيام الماضية، شهد عدد من المؤسسات التعليمية حملات تعقيم وتنظيف تزامناً مع تشديد الإجراءات الوقائية عند مداخل بعض الجامعات والمدارس، على خلفية اكتشاف بعض حالات الإصابة.

وفي التفاصيل، أفادت مصادر محلية في مدينة العريش، عاصمة محافظة شمال سيناء، لـ«العربي الجديد»، بأنه جرى الحديث عن إصابة بعض الأفراد في مؤسسات تعليمية مختلفة بفيروس كورونا خلال الأيام الماضية، ما أحدث ضجة كبيرة بين المواطنين في المدينة، التي لم تشهد تفشياً للوباء خلال الفترة الماضية. وما زاد من قلق الأهالي هو صمت وزارة الصحة والسكان والمسؤولين الحكوميين المعنيين بإدارة ملف أزمة كورونا، وعدم إدلائهم بأي تصريح، سواء أكان سلبياً أم إيجابياً حيال القضية المثارة. وكشفت التسريبات الكثير من التفاصيل والأسماء، في وقت حاولت المؤسسات التعليمية تدارك الموقف ونفي كل المعلومات المسربة. إلّا أن صور تعقيم القاعات الدراسية بشكل مفاجئ وتشديد الإجراءات عند بوابات المؤسسات التعليمية أثار تساؤلات المواطنين.

وأوضحت المصادر نفسها أنه تم الحديث عن اكتشاف حالات إصابة في بعض كليات جامعتي العريش وسيناء وعدد من المدارس الثانوية في المدينة، إلا أن المصادر الرسمية تهربت من الرد بعد محاولات صحافيين من المدينة الاستفسار بشأن تلك التسريبات المتتالية والمتعلقة بوجود حالات إصابة بكورونا.

ورغم تأكيد أهالي الطلاب وزملائهم وأفراد من الهيئة التعليمية إصابتهم بالفيروس عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن المؤسسات المعنية حافظت على صمتها، إلى أن أكدت مصادر طبية في قسم العزل في مستشفى العريش العام وصول حالات مشتبه بإصابتها بفيروس كورونا، مشيرة إلى أنها تعود لطلاب وأعضاء من الهيئات التدريسية.

واشتبه بإصابة طالبتين بكورونا خلال الأيام القليلة الماضية، وذلك في كلية طب الأسنان في جامعة سيناء - فرع العريش، ووضعت الطالبتان في الحجر المنزلي. كذلك، سجلت أول إصابتين بكورونا لدى طالبتين في كليتي الاقتصاد المنزلي والتجارة في جامعة العريش، بالإضافة إلى إصابة عميد إحدى الكليات في جامعة العريش، ونقل الأخير إلى قسم العناية المركزة نظراً لخطورة حالته الصحية.

وتشير المصادر إلى ظهور أعراض على المصابين، بعدما كانوا قد خالطوا عشرات الطلاب والمدرسين، ما يعني وجود المزيد من الإصابات في المدارس والجامعات، علماً أنه قد لا تظهر أي أعراض على البعض، لا سيما الأشخاص الذين يتمتعون بمناعة قوية. وإذ تتوقّع المصادر وجود عشرات الإصابات في المؤسسات التعليمية، يتم الحديث عن إجراء فحوصات كورونا بشكل تدريجي خلال الأسابيع المقبلة في المؤسسات التعليمية، في حال ظهور أعراض على المزيد من الطلاب وأعضاء الهيئات التعليمية.

وإثر التأكد من إصابة البعض، وخشية وجود نسبة أكبر من الإصابات في ظل عدم إجراء فحوصات عشوائية للطلاب، لجأ المعنيون إلى تعقيم كليات العلوم والتربية والطب البيطري والزراعة والاقتصاد المنزلي والتجارة والآداب ومبنى الإدارة الطبية واستراحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة العريش من قبل وحدة مكافحة ناقلات الأمراض والملاريا. كذلك، تم تعقيم مدرسة «الشهيد اللواء أحمد عسكر»، وهي مدرسة ثانوية للبنات في وسط العريش.

تدابير وقائية

بعد تأكد الجهات الصحية في محافظة شمال سيناء، من إصابة عدد من الطلاب والتلاميذ، فرضت إجراءات مشددة عند مداخل المؤسسات التعليمية، مع إلزام الهيئة التدريسية والطلاب بالكمامات، والتباعد الاجتماعي، بالإضافة إلى استخدام جهاز قياس الحرارة عند مدخل كلّ مؤسسة، من دون إغفال معقمات الأيدي.

الغلاف

خلال سنوات الحرب الطويلة في سورية، اختفى مواطنون كثر، سواء في محاولتهم الهروب من البلاد نحو مستقبل افضل في اوروبا، او في سجون النظام. وبينما تاكدت وفاة البعض فإنّ كثيرين ما زالوا مجهولي المصير

السوريون المفقودون
بحر وحدود وسجون... ثالوث المصير المجهول

عبد الله البشير

لطالما سمعنا عن غرق قوارب تحمل مهاجرين متجهين إلى أوروبا، وضعوا أرواحهم على أكفهم ومضوا فوق جناح الأمل، بعدما رموا خوفهم خلف ظهورهم، ولطالما غرقت قوارب تحملهم، ليصبح كثيرون منهم ذكريات ضائعة في بطن البحر. هكذا، كان البحر والحدود البرية من العوائق أمام السوريين المتطلعين للأمن خارج بلادهم، ممن حرمهم النظام من جوازَ سفر يتيح لهم كسر قيود غربتهم فيهم ووصلت إلى عظامهم، فيما غيّب غيرهم في سجونه ومعتقلاته.

في أواخر عام 2017، كان الشاب تيسير من ريف حمص الشمالي، قد أقدم على مغامرة خطرة، نهايتها لم تكن متوقعة، كما يقول فاروق محمد أحد أصدقائه لـ«العربي الجديد»، فالشاب الذي كان يدرس الطب البيطري في جامعة حماة، وسط سورية، عندما غادرها إلى ليبيا سعياً وراء مستقبله، لم يجد مبتغاه هناك. يقول محمد: «كان تيسير شاباً طموحاً لا يخاف من العواقب، فالظروف ساقته لمغادرة ريف حمص وترك الدراسة في حماة، ليذهب في رحلة صعبة إلى ليبيا، حيث أقام فترة، ومن ثم اتخذ خيار التوجه إلى أوروبا، ليتابع دراسته في الدرجة الأولى ثم بدء حياة جديدة مستقرة رسمها بعيداً عن سورية».

يضيف محمد: «تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن... هذا في الحقيقة ما حدث لصديقي، إذ فقد في البحر خلال توجهه إلى إيطاليا مع مجموعة من الشبان كانوا برفقته، انطلقوا من ليبيا، لربما نحو حتفهم أو مستقبلهم. ومنذ فقد في البحر لم يُعرف أيّ خبر عنه. لربما نالت روحه السلام في هذه الرحلة المأساوية وكانت أمواج البحر وبرده آخر ما راه في هذه الحياة الكئيبة، الحياة التي سلبنا البحر فيها أعزاءنا وأحبابنا».

في هذا الإطار، تقول المسؤولة في مشروع «المهاجرون الضائعون» مارتا سانشير ديونيس: «تمكنّا من تحديد جنسية 497 غريقاً سورياً، من بينهم 219 على الأقل في شرق البحر المتوسط، و278 في المنطقة الوسطى من البحر المتوسط» منذ بدأ المشروع عمله في عام 2014. وتشير ديونيس إلى أنه تم تسجيل وفاة 298 سورياً، في مناطق أخرى، 265 شخصاً منهم في تركيا، والعراق، ولبنان، و33 شخصاً خلال محاولة العبور إلى أوروبا براً، مضيفة أنه تم تحديد غرق 67 طفلاً سورياً، 53 منهم في شرق البحر المتوسط، و14 طفلاً في وسط البحر المتوسط، موضحة أن الأرقام هذه غير دقيقة، وأنّها أقلّ بكثير من الأرقام الحقيقية. كُتبت للبعض النجاة كما يروي محمد عبيد (22 عاماً) من بلدة مغارة مرزة بمنطقة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي، لـ«العربي الجديد» قصة نجاته من البحر عام 2018. يقول: «تسع ساعات قضيتها في الماء على ظهري، وكانت أول مرة أنزل فيها إلى البحر وآخر مرة، وبتُ أخاف الآن من منظر الماء. لم يفصل بيننا وبين الموت سوى خيط من الأمل، وبالفعل مرت بالقرب منا سفينة فيليبينية وبمشيئة القدر تعطلت، عندها سبح ربان قاربنا باتجاهها، وأبلغنا بعد انتشالنا أنّ طاقم السفينة أخبر خفر السواحل في قبرص بموقع غرق قاربنا، وحينها رأينا زوارق النجاة تقترب منا ونحن بلا حول ولا قوة وغير قادرين على الصراخ». يتابع عبيد: «جاءت الزوارق إلى نقطة محددة بعيدة عنا، وفي ما يبدو جرفنا الموج بعيداً عن الإحداثيات التي حددت لهم، وهنا فقدنا آخر أمل بالنجاة وأيقنا أننا غارقون لا محالة. لكن بعد دقائق مرت مروحية من فوقنا، وعادت الزوارق وبدأت بانتشال الناس، وكنت منهم».

عمار ومحمد العموري شقيقان كانا يحلمان بأوروبا، والمستقبل المشرق هناك، لكنّ دفتر الحلم طوت صفحاته مأساة، أو فاجعة كما يقول ياسر، والد الشابين لـ«العربي الجديد». يوضح أنّ ابنيه فُقدا من دون أثر في مدينة فتحية التركية خلال محاولتهما العبور إلى اليونان، عبر بحر إيجه، في السابع والعشرين من مارس/ آذار 2019. يتابع الوالد: «حاولنا طوال الفترة الماضية الوصول إلى أيّ خبر عنهما، من دون جدوى، وأنا كأب أرجو أن أصل إلى خبر يقين كي يطمئن قلبي وقلب والدتهما ونعرف ما حلّ بهما، فهل ما زالا على قيد الحياة أم لا؟ هل اختطفا أو ضلا الطريق وتاها من دون عودة؟ كلّ هذه الأسئلة تجول في خاطري على الدوام، لكن ليس لي سوى الصبر».

يتابع والد الشابين: «الأمل موجود في أن يعودا إلينا ويعود الفرح إلى البيت، وتذهب هذه الغمامة السوداء عن القلوب، ويزول معها كلّ الحزن الذي لا مفر منه، فالترقب أصعب بكثير من معرفة المصير، فلو أنّهما توفيا لكان الحزن عليهما تضاءل بعد أشهر على فراقهما، لكن في الوقت الحالي، مرت مروحية من فوقنا، وعادت الزوارق وبدأت بانتشال الناس، وكنت منهم».

«سمعت عن أشخاص غرقوا في البحر خلال التوجه إلى أوروبا وأشخاص اختفوا داخل النظام التي يعيش فيها المعتقل الواناً من العذاب. شجاع الإسماعيل، قريب عامر، يقول لـ«العربي الجديد» إنّه كان يعمل في الزراعة وهو مجرد إنسان عادي لم يكن لديه انتماء إلى أيّ جهة أو طرف حينها، في الوقت الذي كانت فيه حواجز قوات النظام تنتشر بكثافة في مناطق محافظة إدلب. يتابع أنّ «آخر ما عُرف عن عامر عام 2012 أنّ حاجز وادي البركة، في الريف الشرقي لمعرة النعمان، واحد من الآف السوريين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً في سجون النظام، فلا هو حيّ يمكن لأهله أن يطمئنوا عليه، ولا فارق الحياة التي قد تكون أقسى من الموت بحدّ ذاته في سجون سورية، مصيرهم غير معروف، لذلك أرى من الضروري إنشاء تجمع لذويهم لمحاولة معرفة مصيرهم، لكنّه ليس أمراً سهلاً ويحتاج إلى تدخل جهات حقوقية وغيرها من جهات تقصّ متخصصة يمكنها ربط الخيوط ببعضها لمعرفة ما حلّ بهؤلاء المختفين».

من جهته، فإنّ عامر الأحمد، من قرية الشيخ بركة، في الريف الشرقي لمعرة النعمان، واحد من آلاف السوريين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً في سجون النظام، فلا هو حيّ يمكن الوصول إلى خبر عنه، كما دفعنا أموالاً وتوسطنا لدى أحد أعضاء مجلس الشعب (البرلمان) للوصول إلى معلومة عن مكان اعتقاله وإذا ما كان حياً أو قتل تحت التعذيب لكن من دون جدوى، فالأخبار التي وصلتنا عنه كانت غير مؤكدة».

مهاجرون على الحدود التركية - اليونانية (سلام ياقوت/ الأناضول)

497
غريقاً في البحر المتوسط، منذ عام 2014، تمكن مشروع «المهاجرون الضائعون» من تحديد جنسيتهم السورية.

دياب سرية، أحد مؤسسي «رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا» يقول لـ«العربي الجديد»: «قضية المفقودين والمخفين قسراً هي قضية رئيسية خلال الثورة، وتشكل تحدياً كبيراً لمستقبل سورية، القريب والبعيد، فآلاف الناس اعتقلوا وأُخفوا وغُيّبوا في السجون، ما زال مصيرهم مجهولاً حتى الآن. هؤلاء سيكون مصيرهم تحدياً لأيّ عملية سياسية على علاقة بمستقبل سورية، ولا يمكن أن نقول أين وصل العمل بهذا الخصوص، كونه لن ينتهي خلال عام أو عامين أو حتى ثلاثة وربما يستغرق عشرة أعوام إذا لم نعرف مصير هؤلاء المختفين. هي قضية رئيسية، وهي أكثر سلاح فتاك استخدمه النظام ضدّ كلّ من عارضه، وهذا السلاح يعادل البراميل المتفجرة إن لم يكن أشد خطورة».

> آخر ما عُرف عن عامر الاحمد عام 2012 انّ حاجز سلاح فتاك استخدمه النظام ضدّ كلّ من عارضه

> الإخفاء القسري أكثر سلاح فتاك استخدمه النظام ضدّ كلّ من عارضه

يتابع: «للأسف، ليست هناك إحصائيات حول المفقودين، ولا جهات تتواصل مع أسرهم. كانت هناك إحصائيات قدمتها المنظمة الدولية للهجرة لكنّها لم تكن دقيقة، ومحدثة. في المجمل لا توثيق لهذه الحالات خصوصاً أنّ العملية معقدة وصعبة التوثيق». أما الجهات المسؤولة بالدرجة الأولى عن المخفين قسراً ضمن حدود سورية كما يقول سرية، فهي بالمرتبة الأولى النظام السوري، تليه الفصائل الإسلامية المتشددة مثل تنظيم «داعش» وجبهة النصرة، وفي المرتبة الثالثة المعارضة المسلحة بمختلف تشكيلاتها، تليها «قسد»، وهي الجهات الأربع الرئيسية في القضية. يتابع أنّ اعتراف النظام بهذا يعادل سقوطه، فلا يمكن أن يعترف باعتقال أشخاص وإخفائهم وقتلهم تحت التعذيب، وهي من أكثر القضايا الشائكة في الملف السوري، خصوصاً أنّ النظام ينكر تماماً أيّ حالة إخفاء قسري فهي إدانة ضده تعادل جريمة حرب.

يضيف سرية: «مصير معظم المخفين قسراً هو الموت للأسف، ومن الصعب إثبات مكان حدوث القتل ومن المسؤول. ولا يمكن كشف مصير هؤلاء المختفين إلا في حال سقوط النظام، والتحرك الجدي على مستوى دولي، فحتى في حال سقوط النظام ليست لدينا كسوريين قدرة على كشف المقابر الجماعية ومعرفة الجثث». ويقول سرية إنّ إنشاء روابط لمعرفة مصير المفقودين في البحر أو عبر الحدود، أمر مهم جداً، مشيراً إلى أنّ ضرورة تكتل أهالي الضحايا بمختلف تصنيفاتهم في سورية، وتوحيد صوتهم لتخفيف المعاناة أولاً، كما إيصال صوتهم الذي لا بدّ من حضوره في كلّ محفل، كونهم من أكثر الناس تضرراً، خصوصاً أنّ الجميع يحاول تكميم أفواههم. يعلق: «وجود هذه الروابط يحافظ على الحقوق في المرحلة المقبلة».

ليبيا: مسنّون يواجهون كورونا بلا دعم

مع اتساع انتشار كورونا في ليبيا، يجد المسنّون أنفسهم في مواجهة خطر العدوى ومعها المضاعفات النفسية الخطيرة

طرابلس ـ العربي الجديد

يقول الطبيب معاذ جمال، من مركز عزل مرضى فيروس كورونا الجديد، في معيتيقة بالعاصمة الليبية طرابلس، إنّ الاهتمام بشريحة المسنّين ما زال غائباً عن الجهود الرسمية، في ظلّ الضجّ الإعلامي المكثف حول ضعف فرص كبار السنّ في مواجهة المرض. يشير جمال لـ«العربي الجديد» إلى اطلاعه على حالة امرأة (71 سنة) توفيت قبل ظهور نتيجة تحليلها من جراء الهلع الذي كانت تعانيه عندما أصيبت بزكام، موضحاً أنّ «أسرتها ومحيطها تباعدوا عنها بشكل فيه جفاء لمجرد تعرضها لزكام ولم تجد المسنة سوى ابنتها التي لم تفلح في تبديد مخاوفها». يضيف: «نجحت ابنتها في إقناعها بضرورة إجراء تحليل مخبري، لكنّها توفيت قبل ساعات من ظهور نتيجة التحليل التي كانت سالبة، ولم تكن أعراض مرضها على علاقة بكورونا».

من جهتها، تذكر لمياء النعيري، أستاذة الصحة النفسية في جامعة طرابلس، أنّ التقارير الإعلامية التي تتحدث عن ضعف حظوظ كبار السن مع المرض، صاحبته منذ أولى أيام انتشاره في العالم، حتى صار من الصعب انتزاع تلك القناعات بالرغم من تقارير معاكسة. وتقترح النعيري عبر «العربي الجديد» تكثيف برامج التوعية من جانب الأطباء عبر وسائل الإعلام المتاحة لكبار السنّ، لإرسال طمأنات من شأنها رفع معنوياتهم، متهمة الجهات الرسمية في البلاد بالتقصير الكبير في التعامل مع هذه الشريحة، معتبرة أنّ بث الوعي في نفس المسنين للحدّ من آثار المرض النفسية عليهم، شكل من أشكال مكافحة انتشار كورونا.

في مركز التطعيم بمنطقة فشلوم وسط طرابلس، يقف الحاج يوسف العياشي في طابور طويل للمسنين للحصول على جرعة لقاح الإنفلونزا الموسمية. يقول العياشي لـ«العربي الجديد» إنّه يرغب في حماية نفسه من عدوى الإنفلونزا، موضحاً أنّ «الشائع بين الناس، أنّ كبار السن مثلي، أكثر عرضة لكورونا إذا أصيبوا بالإنفلونزا، فالأخير مقدمة للمرض». وفيما يؤكد العياشي أنّه سيشتري لقاح الإنفلونزا بماله الخاص إذا لم يتوافر في المركز، خوفاً من إصابته بالإنفلونزا، يقول: «لا أثق بالمختبرات هنا، فربما أصبت بالإنفلونزا، فأصنّف من مرضى كورونا».

لا يتوافر تحديد رسمي لأعمار المتوفين والمصابين بفيروس كورونا الجديد، في منظومة الإحصاء الرسمية لدى اللجنة العليا لمكافحة جائحة كورونا الحكومية، بحسب رضوان صالح، المسؤول في اللجنة التابعة لحكومة الوفاق في طرابلس، لكنّه يؤكد أنّ المركز الوطني لمكافحة الأمراض وزع في مناسبات سابقة الدليل الإرشادي للصحة النفسية والاجتماعية لمرضى فيروس كورونا الجديد. وبينما يقرّ صالح في حديثه إلى «العربي الجديد» بتقصير الجهات الرسمية بالعناية بفئة المسنين والجانب النفسي الذي يمكن أن يضاعف خطر المرض عليهم، فإنّه يؤكد أنّ الدليل يتضمن نصائح تخص فئة كبار السنّ، ولا سيما أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو تراجع في القدرات الإدراكية.

أما جمال، فيشير من جانبه، إلى رصده شخصياً مصابين بالفيروس من بين كبار السن، داخل مركز العزل في معيتيقة، يعانون من قلق وغضب في بعض الأحيان، بالإضافة إلى الإجهاد والرغبة في الانفراد، ويقول: «محاولات الدعم النفسي يجب أن تكون من فريق متخصص، لكننا نقوم بذلك بشكل طوعاً، خصوصاً لمن يصاب بانهيار أو إغماء في اللحظات الأولى التي يدرك فيها أنّه مصاب بالمرض». وتقترح النعيري أيضاً ألّا يعزل المرضى من كبار السن، بل يسمح بزيارتهم من خلال حواجز زجاجية أو من مسافات آمنة، مؤكدة أنّهم في حاجة إلى الزيارات العائلية لإبعادهم عن دوامة الاكتئاب والملل والقلق. لكنّ جمال يؤكد أنّ بعض كبار السن يقطع أقاربهم التواصل عنهم، حتى من طريق الهاتف، كذلك إنّ غرف العزل لا تتوافر على أيّ من الوسائل، كالتلفزيونات أو الإذاعات، ولا تشجيع على القراءة مثلاً هناك. وبالرغم من خشيته من الإصابة بالفيروس وإدراكه أنّ مشاكله الصحية يمكن أن تؤدي إلى معركة صعبة إذا أصيب، يؤكد العياشي أنّه يتابع النشرات التي تتحدث عن أرقام ضحايا الفيروس والمخاطر التي تواجه كبار السن من دون توقف، ويعلّق: «أنا مؤمن بأنّه لن يصيبني إلّا ما قدّره الله لي، لكن لي أصدقاء يعانون من خوف يصل إلى حدّ الهلع، وهو أكبر من هلع أيّ مريض فعلي بالفيروس».

تقول النعيري، من جانبها، إنّ أسباب الآثار النفسية على كبار السن عديدة، فالعزلة التي يشعرون بها لا علاقة لها بالخوف من الإصابة بالمرض، بل لخوفهم من ابتعاد الناس عنهم، ولخوفهم من عدم توافر العناية الصحية اللازمة لهم: «هم يشعرون بأنّهم باتوا عبئاً على المجتمع وأسرهم».

صلاة مع وقاية في تاجوراء (محمود تركية/ فرانس برس)

ضرورة وقف التهويه (فرانس برس)

الكويت: صدمة للوافدين الذين يتجاوزون الستين

أثار قرار الهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت بوقف إصدار أو تجديد أو تحويل الإقامة للوافدين الذين يتجاوزون الستين، ممن لا يحملون شهادة الثانوية العامة وما فوق، ابتداء من مطلع 2021، استياء هؤلاء

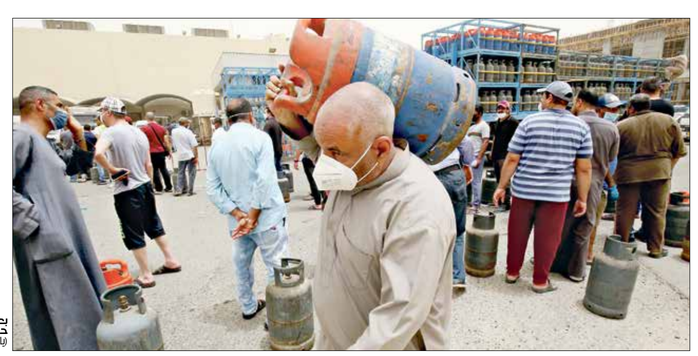
بعضهم أمضى معظم حياته في الكويت (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ خالد الخالدي

في الأول من يناير/ كانون الثاني المقبل، تبدأ الكويت باستبعاد شريحة عمرية ممن تسمح لهم بالإقامة من ضمن الوافدين، وهي الشريحة التي يتجاوز أفرادها سن الستين عاماً ولا يحملون مؤهلاً تعليمياً حدّه الأدنى شهادة الثانوية العامة. يأتي هذا القرار الذي أصدرته الهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت، ضمن حزمة من القرارات التي تتخذها الحكومة الكويتية لتخفيض أعداد الوافدين، استجابة لضغوط مجلس الأمة (البرلمان) الذي يدفع باتجاه تعديل التركيبة السكانية، ومحاولة إيجاد توازن بين أعداد الوافدين والمواطنين.

لكنّ هذا القرار تسبب بصدمة كبيرة لدى شريحة واسعة من الوافدين الذين تجاوزت أعمارهم الستين، بالإضافة إلى أسرهم، إذ يقول كثيرون منهم إنّهم يعيشون في الكويت منذ أكثر من نصف قرن. ويقول أحمد المهري، وهو عطار يمني، يعيش في الكويت وينطبق عليه القرار لـ«العربي الجديد»: «أعيش في الكويت منذ عام 1960، إذ جئت إلى هذه البلاد مع عمي عندما كان عمري 5 سنوات، ولا أعرف بلداً غيره، وتزوجت هنا وولد أبنائي وأحفادي هنا، وكوّنت تجارتي في محلات العطارة هنا، ورغم ذلك يطالبونني بالرحيل كأنني غريب عن البلاد لأنني لا أملك شهادة ثانوية». يضيف المهري: «بلدي الأصلي يعيش في حالة حرب، ولا دولة على وجه الأرض على استعداد أن تقبل باستضافة رجل عجوز وحيد، عمره 65 عاماً، في ظل الظروف الحالية، فإلى أين أذهب؟».

ويقول عبد الله المهري، نجل أحمد المهري، إنّه حاول التحدث مع المسؤولين حول إمكانية استثنائه والده، لكنّ معظمهم قالوا له إنّ الحكومة جادة في قرارها هذه المرة. ويقول نجل المهري الذي ولد في الكويت لـ«العربي الجديد»: «ليس لوالدي أيّ أقارب داخل اليمن اليوم، فنحن من منطقة حدودية أصلاً في منتصف سبعينيات القرن الماضي «بهذا القرار الغريب» بحسب وصفه. يقول سليم الذي تجاوز السبعين، لـ«العربي الجديد»: «لا أريد التدخل بالسياسات الداخلية في الكويت، لكنّ هذا القرار غريب من الناحية الاقتصادية، لأنّ ترحيل من هم فوق الستين لن يفسح المجال أمام الكويتيين العاطلين من العمل، وفي الوقت نفسه سيدمر مؤسسات صغيرة كثيرة تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد في الكويت، بالإضافة إلى أنّ كثيرين ممن هم فوق الستين داخل الكويت آباء وأجداد لعدد من الكويتيين وغير الكويتيين المولودين في هذه الأرض». يدير الحاج مع ابنه علاء، متجر بقالة، منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، فيما يعيش أبناؤه الآخرون خارج الكويت، وتعيش ابنته الكبرى في الكويت مع زوجها الكويتي وأبنائها الكويتيين». يتساءل: «إلى أين أذهب؟ هل بعد هذا العمر في الكويت أذهب إلى تركيا؟ أم إلى هولندا في الغربة حيث يعيش أبنائي، أم أعود إلى سورية حيث الحرب؟». وفي اتصال لسيدة لبنانية تدعى أم حسن، تعيش في الكويت منذ عام 1958، ببرنامج إذاعي كويتي، قالت: «أعيش منذ 62 عاماً في الكويت، و90 في المائة من بنات عائلتي كويتيات متزوجات من كويتيين. حياتي كلّها هنا... أبناء وبنات أعمامي وأخوالي هنا، إلى أين أذهب؟ أبني موظف ووحيد هنا وأعيش معه، هذا وطني». وأعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة تقديم استثناء لتجديد إقامة من جاوز عمره الستين عاماً في الكويت وهو أن يكون شريكاً معتبراً في شركة تجارية داخل الكويت، لكنّ هذا الاستثناء لا يبدو كافياً، لأنّ كثيراً من الوافدين الذين يملكون شركات ومحلات داخل الكويت لا يستطيعون تسجيلها باسمهم بشكل رسمي بسبب العوائق القانونية الكثيرة. ويقول الخبير القانوني والمحامي الكويتي عمر العتيبي، لـ«العربي الجديد» شارحاً حيثيات القرار: «هذا قرار وليس قانوناً، أي إنّه صادر من هيئة إدارية لتنظيم العمل، لكنّ هذا القرار مستند إلى قوانين جديدة مررها مجلس الأمة حول تنظيم وتعديل التركيبة السكانية وتقليل عدد الوافدين في الكويت». يضيف: «تستطيع الهيئة العامة للقوى العاملة وقف هذا القرار، لكن من الواضح أنّها لا تريد هذا، لأنّ أعضاء مجلس الأمة المقبلين الذين سيتم انتخابهم بعد أيام سيعرّضون قادتها للمساءلة السياسية، ويستطيع الوافدون رفع دعوى قضائية أمام المحاكم لوقف هذا القرار، لكنّني لا أعتقد أنّ هناك جدوى من ذلك لأنّ هذه القرارات مبنية على قوانين تم إقرارها وتشريعها».

> الاستثناء الوحيد هو لمن يكون شريكاً معتبراً في شركة تجارية بالكويت

> لا يعقل ان يعيش شخص 60 عاماً في الكويت، ثم نقول له: غادر فوراً

وانتقد ناشطون حقوقيون قرار عدم التجديد لمن جاوز الستين عاماً، إذ تقول الناشطة الحقوقية شيخة العلي، لـ«العربي الجديد»: «لا أحد ضد تطبيق القانون، لكن علينا أن نتحلى بالإنسانية، وننظر إلى ظروف الناس أثناء تطبيقه، ولا يعقل أن يعيش شخص 60 عاماً في الكويت ثم نأتي إليه بين ليلة وضحاها لنقول له: غادر البلاد فوراً».